

المراحم المباح في انه يجوز له الدخول على النساء الاجانب بالاستئذان
التي الاوقات الثلاثة من الابدين استئذانه ايضا الى متى من المرأة اي
الانثى المشتهة ولو امة على سبعة اشرب اي انواع ومعنى المرأة في حق
المراهق انه يحرم عليه وليه بتكليفه منه ويجوز للمراحم ان تتكسفن له
احدها نظره اي شئ من اجنبية ولو لم ياكشفه وظهر حتى قال القاضي دم
المفسد والجمامة من المرأة عن كثر نظره بعضهم وعلوه وجهه انه لا يلائم
به عادة ولا هو منسفة الفتنة ونقل العبادي في طبقاته عن عند ان
المروزي من قدام اصحاب بان الحرة اذا وصلت شعرها بشعر حرة
وجب سترة او امة فلا ونظره في بعضهم وعلوه وجهه ان المذهب
حرمة النظر الى امة كالحرة **لغير حاجة** وستاتي **فغير حاجة** ولو بال
شهوة اوسع امن الفتنة فيها ينظر له من نفسه وان كان النظر
وجهها وكنتها على ما صح في الحر والمرء المتعاضد لكن في الروضة و
اسلمها عن اكثر اصحاب حل النظر الى وجهها وكنتها مع كراهته
وصوبه الاستسوي لكن الاكثر من عليه واعتمد البلعيني الاول فقال
الزوج بغيره الملاك والفتوى على ما في المنهاج وشمل الرجل الممسوح
لكن الاصح ان نظره الى الاجنبية كالنظر للمحارمه وسباني وقيدة الزماني
بالمسلم في حق المسلمه اذ لا اقل من ان يكون كالمراحم التي لا تنظر مع
الكفر الى المسلمه وغيرها بان يكونا عفيفين كنظيره الاتي والاجنبية
ما كلة بعض الرجل مسل كان البعض الاخر حل او محرم وكذا ما كلة
جميعه لانها اجنبية منه ولا ينافيه قول الروضة واصلا انه
محرم لها لان المراد انه في حكم المحرم في حل النظر ونحوه لا انه محرم

حقيقة

حقيقة كما يدل عليه تفسيره المحرم لكن الاصح فيها لو كانا عفيفين
ان نظره اليها كظفره الى محرمه وان كانا كافرا وهي سلة كما ذكره الاسدي
في طرازه او مكاتبه اعلم ما اعتمد جمع من صرخ مسابحا ونقلوا عن
النص وهو نظير جواز تقول الرجل الى مكاتبته كما ياتي كمن في الروضة
عن القاضي واقره خلافة وقيدة القاضي بان يكون معه وانا قال
الغزالي ومقتضى قول الروضة واصلا يعني عبد المرأة محرم لها جواز
جواز خلوته بها من صرح صاحب التهذيب والبيان ومضى فبها
وبه صرح المرجعي في ترتيب الاقسام والمس عدم التقصير وهو يرد
في هذين الايتين انتهى وخرج الصغير غير المراهق فان
كان ميمز انظره الى الاجنبية كظفره الى محارمه او غير ميمز
بان لا يحكي ما يراه فكالعدم ويجوز ان يتكسفن له والصغيرة
غير المشتهة فيجوز النظر بلا شهوة الى ما عدا فرجها
وقطع القاضي محلله واستثنى ابن القطان على الاول الام
زمن الرضاع والتربية للضرورة بخلاف الصغير يجوز
النظر الى فرجه الملم ميمز كما صححه المنزلي وجزم به غيره
ونقله السبكي عن الاصحاب وجميع ما نقرر في الرجل ياتي
مثله في المرأة فيحرم على الكبيرة ولو مراهمه نظره من
اجنبية ولو بلا شهوة ومع امن الفتنة ونظرها الى المحسوس
او عبد هاج عفتها كظفرها الى محارمها وقضية ذلك حرمة
نظرها الى المشترك والمبعض وسباني حل نظر السيد المشترك
والمبعضه ما عدا ما بين سرتها وكنتها وقضية حل نظرهما